حماية المدنيين والتحول الديمقراطي في ليبيا

(تاورغاء نموذجًا)

إعداد:
د. خالد علي عبد القادر التومي
جامعة ليبيا المفتوحة - جنزور — طرابلس / ليبيا

الاستلام: 2023/4/11 القبول: 2023/5/20

المستخلص:

تناول البحث قضية دعم التحول الديمقراطي التي ينظّر لها العالم الغربي، ويستخدم كل الوسائل لوصول لذلك التحول، بما فيها الحروب تحت مظلة المؤسسات الدولية والأمم المتحدة، وما تضمنته من عقود وشعارات ومبادئ لحقوق الإنسان وحماية المدنيين. إن التدخل بموجب حماية المدنيين دون شك، جاء على حساب مدنيين أيضا، فالتداخل بين الأسباب والدواعى في القضية الليبية يحجب الرؤية والوصول إلى نتائج منطقية؛ لهذا فإن البحث يلقي الضوء على جوانب من تعقيدات القضية الليبية في ظل ما حدث، ويضع تصورًا عامًا لحجم المشكلة، ومفهوم حماية المدنيين، وتدويل القضية الليبية، ومستقبل التغيير في ليبيا، ونماذج من تجارب الأمم المختلفة، التي عصفت بها رياح التحول الديمقراطي، أما النتائج والحلول فإنها تقف أما م عجز القدرات الوطنية عن إيجاد مبادرات وطنية حقيقية، لحل مثل تلك القضايا، مما جعلها عائقًا يسدُ المسار السياسي، ويعيق التحول الديمقراطي كما أريد له.

الكلمات المفتاحية: (تاورغاء - حماية المدنيين - مخيمات - مستقبل التغيير - التحول الديمقراطي).

Summary:

The research addressed the issue of support for democratization seen by the Western world and uses all means of achieving that transition, including wars under the umbrella of international institutions and the United Nations, and its decades, slogans and principles of human rights and the protection of civilians.

Intervention under the protection of civilians undoubtedly came at the expense of civilians as well. The interplay between reasons or motives in the Libyan case obscures vision and logical results, So the research sheds light on aspects of the complexity of the Libyan issue in the light of what happened. protection of civilians and internationalization of the Libyan issue, The future of change in Libya and models of different nations' experiences, which have been ravaged by the winds of democratization The results and solutions stand in the face of the inability of national capacities to develop genuine national initiatives to resolve such issues, This has made it a hindrance that blocks the political path and hinders the democratic transition as planned.

المقدمة:

يحتاج هذا الموضوع الشائك والمعقد من الباحثين والمحللين الحيادية والهدوء، بعيداً عن الانفعالات والاستقطاب، والاستخدام لغرض تأجيج وإطالة عمر الأزمة، فالمشكلة محددة العناصر، وهي واضحة تماما أمام أغلب الليبين والمهتمين بالشأن الليبي، فهي من الآثار البارزة عقب الأحداث التى دارت رحاها فى 2011م، بل ربما تكون الأبرز والأشد تعقيدًا؛ إذ طردت مدينةٌ مدينة أخرى مجاورة لها بالكامل، فهي التهجير الأكبر والمعظلة الأساسية، التي تُلقي بظلالها على القضية الليبية، وتقوِّض جهود المصالحة الوطنية، التي هي الأخرى لم يكتب لها البداية بعد.

يتناول هذا البحث قضية تاورغاء، بداية من قرارات الأمم المتحدة والمجتمع الدولى، التي أطلقت لغرض حماية المدنيين في 2011م، التى وقعت في الازدواجية والخلط، كونها تتبنى الحرب وتدعي حماية المدنيين، وهي متناقضات، وتباين لا يُفسَر إلا بأنه تخبُط وعدم وضوح، لمن قاد الأمم المتحدة ودفعها إلى تلك الإجراءات.

فكما يبدو، باتت عادة للمجتمع الدولي والأمم المتحدة قيادة حرب بذريعة حماية المدنيين، وثم تركهم بعد ذلك للصراعات والحروب، التي تفتت نسيجهم الاجتماعي. وتغيب بعدئذ قضية حماية المدنيين وحقوقهم وراء قضبان السجون، والتهجير القصرى، وهذا لا يعنى شيئًا سوى أن تلك القرارات لم تكن تشمل أهل تاورغاء، على اعتبار أن مناطقهم كانت تحت سيطرة (النظام)؛ أي أنها كانت تعدهم مؤيدين له؛ لهذا وجب القصاص منهم، كما فهمها كل الليبيين المتعاطين والمروجين لفكرة الانتقام بعد انتهاء تلك الأحداث، أو مَن شجع قادة الحرب فى مصراتة بشكل نفعي استرضاءً لهم، وتكبيلهم بجرائم إنسانية سوف يأتي اليوم الذي تفتح فيه تلك الملفات.

إن بعض القادة السياسيين كانوا مدركين لفظاعة ما تقترفه الميلشيات فى مصراتة باسم المدينة، وهذا سيكون فى المستقبل من الملفات السوداء فى مجال حقوق الإنسان، وستظل تلك القضايا عالقة وستدفع المدينة يوما الثمن، أو لربما يدفعه الوطن الليبي بأسره.

إن طرح هذا الموضوع في هذه الفترة، بما يحمله من حساسية مفرطة، يستوجب على الباحث محاولة سلوك الحيادية؛ لهذا رأى الباحث تبويبه فى الأطر الآتية:

أولًا: إشكالية الموضوع.

ثانيًا: نطاق الموضوع.

ثالثًا: طريقة تناول الموضوع.

لقد وقعت قضية تاورغاء (الإنسانية) بين التوظيف السياسي، والاستغلال السيئ، ولم تجدْ حلولًا جادة لحلها منذ أكثر من عشر سنوات، وذلك راجع بحسب ظن الباحث إلى الطريقة التي صُورت عليها الأحداث، بل إن هناك تعمدًا مقصودًا كان يتبع فى مسارات تعبوية؛ لشحن الرأي العام حول استيفاء الحق بالذات، وهذا دون شك دفع بالمقتصين إلى الاشتطاط والمغالاة فى تصوير ماحدث، على أنه جرائم غير مسبوقة، وهذا أدى بالطبيعة إلى سلبية المتعاطين مع الملف؛ لأن كل دروبه كانت مقفلة، ولا نقاش فيها، فأثّر ذلك بشكل سلبى، واستمر الجرح ينزف طيلة تلك السنوات، بل إن الطرف المتعنت الذى هو (مصراته عموما)؛ استغل ذلك الملف أسوأ استغلال، بل إنهم فرضوا نوعًا من (الإرهاب الفكري) و(التشدد)، فمناقشة المصالحة مثلاً أو قضية تاورغاء؛ كانت بمثابة التنازل عن دماء — الشهداء - والتفريط فى كل حقوقهم. بل إنه تعارض مع مبادئ الثورة التي يتزعمونها.

كما أن ذلك التعنت والتصلب، كان قد فرض مساراً واحداً على كل الأحداث، بل إنهم استخدموه ورقة عبور، لكل المشاركين فى العملية السياسية فى ليبيا عقب 2011م، فكان الحكم المسبق وغير القابل للنقاش فداحة جرائم تاورغاء، التى تستحق عليها النفي والقتل والإبعاد، وربما الإبادة من قبل مصراتة وبشكل مباشر، دون الرجوع إلى المبادئ المتعارف عليها عرفاً أو قانوناً.

إشكالية الموضوع معقدة، وتكمن فى عمق الهوة التي خُلقت بين تاورغاء ومصراتة، التي ساهم في تعميقها الصراع الدولى المختزل والمتخبط، الذي أفسح المجال لتطور تلك المأساة، كما أن انتهازية بعض السياسيين النفعيين، ووقوفهم بشكل غير علني مع ما تتخذه مصراتة من تدابير زاد الطين بلة، وفي ظل ذلك الضباب الكثيف، وسكوت الجميع وتسترهم - إلا ما ندر- على ما يُرتكب من بشائع؛ تطورت القضية التاورغية وتأزمت، وصار الجميع شركاء متواطئين فيها من الوهلة الأولى، وهنا وجبت الإشارة إلى أن بعض الأطراف السياسية داخليا وخارجيا أدركوا فداحة الأخطاء التى تُرتكب منذ البداية، فتصحيحها يعني نسفًا للعملية السياسية من أساسها؛ لهذا تستروا وغضوا الطرف عن هذا الملف، فلا قدرة لهم على الوقوف أما م تيار الانتقا م.

إن سيطرة ميليشيات مصراتة على أجزاء كبيرة من الوطن الليبى؛ جعل كثيرًا من الجرائم والملاحقات والقتل، تتم حتى فى المخيمات البعيدة، كمخيم (الأكاديمية البحرية بجنزور)، فبتاريخ (2012/02/06م) هوجم المخيم، حيث كانت تقيم فيه (528) خمسمائة وثمان وعشرون أسرة، يعانون ظروفًا صعبة، أسفر ذلك الهجو م عن مقتل (7 سبع ضحايا). كما هوجم مخيم (الفلاح)؛ الذي تسكنه 250)) مئتان وخمسون أسرة من قبل ميليشيات مسلحة؛ بتاريخ (2013/07/25م) نتج عن الهجو م (قتيل) وعدد من الجرحى، والحكومة لم تحرك ساكنًا[1].

إن هذه القضية مختزلة وشاملة، ومُجسدة لكل الأحداث التي وقعت في ليبيا، فهي الأعمق والأعقد والأطول عمرًا وأثرًا؛ فنطاقها يتمثل فى الآتي:

أولاً: سكوت كل الأطراف عن التجاوزات التي ارتكبت بعد انتصار مصراتة، أي أن الجميع كان مشاركاً حتى بصمتهم، والأخطر أن الجسم التشريعى المنتخب (المؤتمر الوطني)؛ كان من المفترض أن يمثل كل الليبيين إلا أنه سار في طريق الإقصاء؛ فلم يُسمح فيه بمشاركة (تاورغاء)، ولم يصدر عنه أي توصية بحقوقهم، أو مشاركة فى حل قضيتهم، أو حتى التخفيف من معاناتهم داخل مخيمات نزوحهم التي كانت موزعه كالآتى:

- مخيمات طرابلس:
  - مخيم طريق المطار، وتقطنه (356) ثلاثمائة وست وخمسون أسرة.
  - مخيم الفلاح، وبه (250) مئتان وخمسون أسرة.
  - مخيم سيدي السائح، وبه 75)) خمس وسبعون أسرة.
  - مخيم السراج، وبه (11) إحدى عشرة أسرة.
  - مخيم شركة اثيب بترهونه، ويسكنه (60) ستون أسرة.
  - كما توجد (530) خمسمائة وثلاثون أسرة موزعة فى المنطقة الغربية.
  - وعدد (400) أربعمائة أسرة تقطن حول ترهونه.
- مخيمات بنغازى: وبها (7) سبعة مخيمات، أهمها:
  - قاريونس، وبه (554) خمسمائة وأربع وخمسون أسرة، وقد تعرضت هي الأخرى

(1) ناصر الهواري، وآخرون، تقارير منظمة ضحايا لحقوق الإنسان، بتاريخ 11- اغسطس- 2014م، ص4-6.

للتعدي من قبل الميليشيات، كما أن الحرب التي دخلتها بنغازى جاءت على حساب أولئك اللاجئين.

- ومخيم الحليس، وبه (360) ثلاثمائة وستون أسرة.
- أما الجنوب، فقد وصل عدد القاطنين به إلى 80ثمانين أسرة.
- وقد بلغ عدد الأسر المقيمة خارج المخيمات (3120) ثلاثة آلاف ومائة وعشرين أسرة[2].

إن هذه المخيمات والظروف التي تقاسيها، كانت ومازلت صعبة جداً، فلم تستطع كل الأجسا م والكيانات السياسية المشاركة في العملية السياسية بعد 2011م أن تطرق باب الحلول، أو أن تضع تصورات للخروج من تلك المحنة، بل وللأسف رضت، وصرح بعضها بأن لمصراته الحق فى حل قضية تاورغاء بمفردهم وبالطريقة التي تراها.

ثانياً: تقمصت مصراتة دور المنتصر الوحيد في فبراير، وحمّلت تاورغاء كل تبعات النظا م السابق، فالقضية أخذت أبعاداً خطيرة جدًا في غياب تا م لأي صوت يرى عكس ذلك، بل إن الجميع آثر الابتعاد عنها محاباة، أو مجاملة، أو لمآرب أخرى.

ثالثاً: إن الخطأ الفادح كان ذلك السكوت الطويل من قبل الوطنيين، والأفدح قيادة الأمم المتحدة لشكل من أشكال التسوية بين الطرفين؛ إذ أعلن أن هناك تسوية للقضية التاورغية، في ظروف ربما تكون غامضة، بل إن فبركات خطيرة تمت تُنبئ بأن هناك تسترًا على جرائم ضد الإنسانية، بل إن مباركة المجلس الرئاسي بقيادة (فائز السراج) لها (2017م - 2018م)؛ جعلها من بين انجازاته؛ حيث جُمِّعت العائلات في قرارة القطف تمهيدًا لدخولهم لتاورغاء.

إن طرح ملف (تاورغاء، مصراتة) موازيا لطرح تفاوضات، واتفاقات وتسويات أخرى، أهمها (الصخيرات)، وخطة الأمم المتحدة من أجل إنهاء الأزمة في ليبيا؛ هو مجرد خلط أوراق ليس إلا، كما أنه محاولة ضغط مستمرة من قبل اللاعبين الحقيقيين ومجرد تبديل للأدوار.

رابعاً: الاستغلال السيئ لكثير من الأطراف، والاستعجال في عودة أهالي تاورغاء، ووضع مصراتة فى مفترق طريق، بل هو شق الصف المصراتى وإظهار التشقق والتشرذ م داخل تلك المدينة، فما حدث من إعطاء الإذن بدخول المدينة من قبل المجلس الرئاسي، لا يفسر إلا فى إطار استقطاب حاد جدا واستغلال قضايا عمرها بعمر الأزمة فى ليبيا.

إن السؤال الذي يفتح سيلاً من الاستفسارات؛ هو لماذا يطرح ملف تاورغاء من قبل المجلس الرئاسى بقيادة فائز السراج؟ وما المستجدات الجديدة؟ وهل حماية المدنيين وحق العودة صار أمرًا ملحًا الآن، على الأمم المتحدة، وعلى كثير من الليبين؟ وما المقصود من إدخال المنطقة الوسطى في ترتيبات جديدة؟ أ م أنها محاولة توزيع أدوار ليس إلا؟ ومن المستفيد؟ وهل حقا يُبحث عن حل جذري لأهل تاورغاء؟

خامساً: حقوق الإنسان ودور المنظمات الإنسانية[3] وقرارات الأمم المتحدة، هى أيضا ضمن نطاق هذه القضية، فالبحث سوف يُلقي الضوء على ذلك المسار غير الواضح، وربما لشموله ازدواجية للمعايير، رافقت كل الملفات المعروضة على مجلس الأمن والأمم المتحدة، بما يتعلق بليبيا.

---

(2) ناصر الهواري، المرجع نفسه، 2014م، ص 7-8.

(3) ما قام به الصليب الأحمر فى ليبيا في أثناء الأحداث من جمع روايات لشهود عيان من الطرفين خلال الأزمة، يمكن تقديمها فى حوارات سرية للأطراف المعنية حول الانتهاكات. انظر: برونو بوميبه، استخدام القوة لحماية المدنيين والعمل الإنسانى، حالة ليبيا وما بعدها: المجلة الدولية للصليب الأحمر، المجلد 39، العدد 884، ستبمر 2011م ، ص19.

المحور الأول: التصور العام لحجم المشكلة:

تكمن المشكلة فى كون مدينة بأسرها قد هُجرت بعد نهاية الأحداث (2011م) والحرب التى شنتها الأمم المتحدة والقوى العظمى؛ لا لشيء إلا من أجل مصالحها وإنهاء وجود القذافى، فتاورغاء البالغ عدد سكانها ما يقارب (42 اثنين وأربعين ألف نسمة)، يضاف إليهم أيضًا (5 خمسة آلاف نسمة) كانوا يسكنون مصراتة ويقيمون بها إقامه دائمة، ولكن ما حدث جعل منهم نازحين مهجرين هم أيضاً، إلا القلة منهم الذين شاركوا مع مصراته في حربها على النظا م، إذاً الحجم العا م للقضية يكمن فى تهجير مدينة بأكملها، وجعل سكانها مشردين فى مخيمات غير معدة أصلاً للحياة البشرية، وما هى إلا مقرات للشركات التى غادرت ليبيا، فأقا م بها النازحون طيلة تلك الفترة؛ إذ يأبى أولئك اللجوء الذى تعرضه كثيرٌ من الدول عليهم خارج الوطن.

كما أن القضية ومن الناحية الأخلاقية تقف وتفضح ادعاءات أنصار ما حدث، فى كونهم كانوا يعانون من ظلم دا م طيلة (42 اثنتين وأربعين سنة)، وعندما حكموا استفتحوا عهدهم بظلم فادح، ووصمة عار سوف تظل تلاحق كل الليبيين بسبب سكوتهم على ما جرى؛ من إقصاء وقتل وإزدراء، وكأن سكان تاورغاء ليسوا ليبيين أو أنهم كانوا لوحدهم أنصار النظا م - إن كانت جدلاً - هذا هو أصل الاتها م الموجه إليهم، وفي هذا الصدد تؤكد منظمة Human Rights Watch في تقريرها الصادر في (20 مارس 2013م)، أن على الحكومة الليبية اتخاذ خطوات عاجلة؛ لمنع انتهاكات حقوق الإنسان الخطيرة والمستمرة بحق سكان بلدة تاورغاء، الذين يشيع اعتبارهم من مؤيدين سابقين لمعمر القذافي[4] .

لقد وثّقت بعض المنظمات المحلية كثيراً من الشهادات، عن جزء مما حدث في منطقة تاورغاء، كونها كانت ملاصقة لمدنية مصراتة من ناحية الشرق، وقد درات فيها أغلب العمليات العسكرية في أثناء حصار مصراته، فالذنب ليس ذنب الأهالي، فالنظا م والدولة الليبية القائمة آنذاك استخدمت تلك الأراضى للدفاع عن نفسها، وعندما انتهت الحرب انسحبت القوات العسكرية التابعة للنظا م من تاورغاء، وسيطرت ميليشات مصراتة عليها، فعاثت في الأرض فساداً؛ حيث قتلت وأسرت ودمرت، وأخيرًا أخرجت كل الأهالى في ردة فعل على ما حدث.

لقد هُجرت المدنية بأكملها شرقا وغربا وجنوبا، هربا على الأقدا م من هول وبطش القادمين، الذين لم يعفوا النساء والأطفال والشيوخ من انتقامهم؛ لهذا مات في تلك العملية أعداد ليست بالقليلة من كبار السن والأطفال، وهذه الحقائق سوف تطرح من قبل سكان تاورغاء؛ لأنها شهادات عن حقيقة ما حدث، فالمصالحة تعني كشف الحقيقة الكاملة أو الجزء المسكوت عنه، وإن حدث فلن تكون إلا مطلباً شعبيا يبنى على المصارحة والكشف الكامل لما حدث.

إن مبدأ الإفلات من العقاب الذي تروج له الأمم المتحدة؛ لن يكون إلا عندما يتفق عليه كل المكلومين والمظلومين فى ليبيا، فكشف حقيقة ما حدث ليس من حق مصراته أو تاورغاء وحدهما؛ وإنما هو مطلب شعبى من أجل كشف الحقيقة، ولخلق رؤية شعبية لحقيقة ما حدث، ليكون عبرة ودرسًا لعدم تكراره مستقبلا.

ربما ارتكبت جرائم ضد مصراته في أثناء الأحداث، ولكن تلك الادعاءات لم يفصح عنها، ولم تشكل لجان لتقصى الحقائق من قبل الأجسام المنبثقة عن العملية السياسية الساعية إلى التحول الديمقراطى في ليبيا، ولا عن الجهات الحكومية ولا الدولية التي من المفترض أنها محايدة.

ويبدو كما يدعي البعض فى مصراته أن القضية تتعلق بالشرف، وبقضايا اغتصاب لا

(4) ناصر الهواري، المرجع السابق، ص 5.

يودون التصريح عنها بحكم القيود والعادات وثقافة المجتمع الليبي، وهذا ما يزيد من تعقيد المسألة بل ويعمقها، فهي ليست مثبته، ولا يمكن تسجيلها ومعاقبة مرتكبها بالقانون وأما م العدالة؛ لهذا فقد تعاطف مع مصراتة جزء من الليبيين، والقريبون منها، وأوجدوا لها الأعذار فى قضية غير مثبتة، ولن تثبت بل أخذ بجريرتها الآلاف من أهالي تاورغاء، حتى النساء والأطفال وكبار السن الذين هم أبرياء من تلك الجرائم المدعى بها.

إن قضية الاغتصاب المسكوت عنها شرفاً، والمباح عنها عذرا، سوف تظل هي الذريعة غير المثبته والمنسوبة لقوات القذافي، فقد تحدثت التقارير الدولية وكثير من الدراسات، عن ممارسات وعمليات الاغتصاب في حق المدنيين من النساء في المدن التي تعارض النظا م، ومن يُشك في انتمائهم إلى المعارضة بطريقة همجية وغوغائية[5] .

إن صيغة الإثبات التي أطلقت (2011 م)، وعززتها وسائل الإعلا م، تكاد تجزم بوقوع الجرم، وكأن النظا م قد أصدر تلك الأوامر فعلاً! أما الآن فقد تبخرت فلا يوجد دليل عليها، كما أن أغلب المناطق الأخرى التي كانت تواجه النظا م؛ لم تسجل فيها تلك الشهادات كالجبل الغربى والزاوية ...إلخ.

إن البعض في مصراتة لا يدرك أنه لم يعد الكثيرون يجدون لهم الأعذار، فهم طرف مسلح ولم يكن هذا الطرف في يو م من الأيا م ضعيفاً أو أعزل، فمن الأيا م الأولى للانتفاضة تمت عسكرتهم، وأصبحوا مقاتلين لهم ندية قوات النظا م، وهذا ما تؤكده بعض الدراسات التي أجريت في جامعة هارفارد، التي تؤكد أن الانتفاضة لم تكن سلمية، وإنما كانت عنيفة ومسلحة، وتؤكد أن التدخل ضاعف عدد القتلى إلى ما يقارب (7 سبع مرات) على الأقل، ما ترتب عنه انتهاك صارخ لحقوق الإنسان[6] .

وهناك أيضاً إحصائيات قدمتها(Human Rights Watch) تتحدث عن القتلى والمصابين فى مصراتة، الأكثر تضررا فى بداية الأحداث وخلال الأسابيع السبعة الأولى؛ إنه من بين (943) تسعمائة وثلاثة وأربعين جريحاً، كانت أعداد النساء والأطفال (30) ثلاثين فقط، بما يشير إلى أن قوات القذافي كانت تستهدف المقاتلين أساساً، وقد قتل[7] من بين سكان المدينة الذي يقدر بحوالى (400 أربعمائة ألف) نسمة ما نسبته لا تتجاوز 0,0006%، وهى نسبة ضيئلة للغاية[8]. وإذا كانت هذه الإحصائية في الأسابيع الأولى؛ فإن إحصائية أخرى من مصراتة قدمت بعد انتهاء الأحداث بتاريخ (2011/10/20 م) جاءت بالاسم، وفيها عدد القتلى (1308 ألف وثلاثمائة وثمانية قتيل)، منهم (535 خمسمائة وخمسة وثلاثون من الذكور) فوق سن (18 سنة)، و(31 جثة) من العرب والأجانب، وعدد (25 جثة) مجهولة الهوية[9].

ومهما يكن من أمر فإن ردة الفعل كانت قاسية جداً، واستمرار معاناة أهل تاورغاء على حد سواء- مجرمين وأبرياء- كل هذا الأمد الطويل؛ يمثل سادية مطلقة وعجزا واضحًا لكل الحكومات المتعاقبة الهزيلة، التي لم تكن جادة في معالجة تلك القضية أو حلحلتها.

إن مشكلة تاورغاء هى المشكلة الأساسية والمحورية بعد إسقاط النظا م، فلماذا سكت

---

(5) علاء الدين زردومى، التدخل الاجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة محمد خضير، بسكرة، الجزائر، 2013م، ورقة، 122.

(6) يوسف محمد الصوانى، الولايات المتحدة وليبيا، تناقضات التدخل ومستقبل الكيان الليبي، مجلة المستقبل العربي، 2014م، ص17.

(7) للاطلاع على قوائم الضحايا في مصراتة من بداية الأحداث إلى تاريخ (2011/8/20م)، الذين بلغ عددهم (1174) قتيل فقط. انظر: ابو القاسم عبد الله عبد العاطى، أحداث ثورة 17 فبراير، (محرقة مصراتة الهولوكوست من جديد)، ط2، جـ2، دار قباء للطباعة، القاهرة، مصر، 2012م، ص202-284.

(8) يوسف محمد الصوانى، المرجع السابق، ص 17-20.

(9) أبو القاسم عبد الله عبد العاطى، المرجع السابق، جـ1 ص 220-243.

عنها المؤتمر الوطني، المؤسسة الديمقراطية المنتخبة الأولى، التي اكتسبت الشرعية عبر الصناديق والتي مات من أجلها الآف الليبيين؛ فالمؤتمر لم يُشرع ولم يلزم الحكومات التى اعتمدها على إيجاد حلول لتلك القضية، بل لم يناقشها، فقد انشغل بالحروب المستمرة التى نشأت بين المكون الفبرايري، مما أغرقه فى فساد وتدهور للأوضاع العامة، ختمها بخلاف كبير رفض على أثرها تسليم السلطة للجسم الذى يليه، فادخلت البلاد وملفات النازحين والأسرى والمخطوفين في نفق طويل، وفي هذه الأثناء اكتفت الأمم المتحدة بالمراقبة، أما الدول الفاعلة فلم تعد تُعنى بحقوق الإنسان وحماية المدنيين وبقية القضايا العالقة في ليبيا، كالنازحين، والسجون، والحروب، والفوضى العارمة التي دخلت فيها البلاد، فقد حرصت فقط على التهديد الدائم لكل الأطراف بأنها سوف تستخدم الخطة (ب)، التي تعتمد على وضع اليد على كل المرافق الحيوية في البلاد، بما فيها الاستثمارات والنفط، ومصرف ليبيا المركزي، إن لم يتم توافق بين الأطراف المتخاصمة على السلطة[10].

إن الصمت الداخلي قابله دون شك عدم اهتمام عالمي، فالعالم الذي أقام الدنيا ولم يقعدها 2011 م) بسبب حقوق الإنسان وحماية المدنيين؛ تجاهل تماما قضية تاورغاء، واكتفى بالمراقبة، واكتفت منظماته هي الأخرى بإصدار بعض التقارير عن سوء معاملة اللاجئين والظروف القاسية التي يعيشونها في بلادهم.

المحور الثاني: تدويل القضية الليبية كان من بوابة الأوضاع الإنسانية:

إن الأمم المتحدة والقوى المسيطرة والمنفذة لكل القرارات الدولية، لا تقود حربا بسبب حقوق الإنسان، أو بسبب مناشدات إنسانية، فلا وجود للحرب ذات الدوافع الإنسانية، ومن غير المعقول أيضا أن تعلن حرب من أجل تقديم مساعدات لفئة معينة تؤدى إلى مقتل الآلاف من البشر، وحتى وإن وجدت فهي مخالفة لكل المواثيق وخارجة عن الأعراف.

إن ميثاق الأمم المتحدة، يخلو من أي تعريف لمفهوم التدخل، ووجوده أقره الفقه الدولي بسبب تصاعد روح الهيمنة والتسلط، كما أن ميثاق الجامعة العربية هو الآخر لا يسمح بالتدخل، فالمادة (8) منه تحرّم التدخل، وكذلك نص ميثاق الاتحاد الإفريقى من خلال المادة (3) البند (1-2)، كما أن محكمة العدل الدولية وفي حكمها الصادر حول تدخل الأمريكان في نيكارغوا في الثمانينيات من القرن الماضي كان واضحا، فقد نص الحكم الصادر بتاريخ (1986/6/27م) على رفض التدخل مهما كانت أسبابه[11].

إن عدم مشروعية التدخل حسب الأعراف الدولية، كان المعيار السياسي والأمني لتبرير مبدأ التدخل نفسه، فقد سعت الدول المسيطرة للبحث عن ذرائع ووسائل للتدخل، والتعدي على مبدأ السيادة الوطنية، الذى لم يعد موجودا، كما أكد ذلك (بطرس غالى)، (وكوفى عنان) الأمينان السابقان للأمم المتحدم، كما أن اجتماع الاتحاد الأوربى والولايات المتحدة على أن مسألة حقوق الإنسان والأمن البشري هي مسأله دولية، ولم تعد داخلية ولم يعد مقبولا للدول التذرع والتخفى وراء السيادة الوطنية، لهذا بات من المفروض وجود مفهوم الأمن العالمي المتكامل الجديد، إن جاز لنا التعبير.

إن حالة غياب الوثائق والعهود العالمية والدولية، التى تشرع وتبيح التدخل مبدأً متفقًا عليه أمميا؛ يجعل من القرارات العامة للأمم المتحدة حالات الخاصة، لا ينبغى التعويل عليها واعتبارها المبرر والمستند القانوني للتدخل، فتاريخ تلك الحالات يبدأ من

(10) نورى أبو سهمين، رئيس المؤتمر الوطنى العام: جلسة المؤتمر 2015/4/28م، محضر رقم 220، طرابلس، 2015م.

(11) مرزوق بكر، بوزيان أمين، التدخل العسكري لحماية حقوق الإنسان (ليبيا نموذجا) رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة مولاي الطاهر بسعيدة، الجزائر، 2017م، ورقة 38-45.

المبادرات الفرنسية (1988م) و(1990م) حول حق المساعدة الإنسانية لضحايا الكوارث والأوضاع الطارئة، فكانت هى حجر الأساس لإيجاد دعائم لفرض التدخل، بل مهدت الطرق للمجتمع الدولى لأن يمتلك الحق في التدخل متى شاء[12].

لقد كانت النماذج كثيرة بعد ذلك فى التدخل بذرائع إنسانية، فمثلا: القرار (668) الصادر عن مجلس الأمن 5) ابريل 1991م)، حول قمع المدنيين في العراق بما فيها مناطق الأكراد، وكيف استخدم القرار ذريعةً، وعندما أسقط العراق تركَ الأكراد للحروب الداخلية فيما بينهم، وكذلك ما فعله الأتراك بهم بعد ذلك من قتل وتشريد، كما تبين فيما بعد حجم الانتهاكات والفضائع حول حقوق الإنسان، كأحداث سجن (أبو غريب) وقصف المدنيين ...الخ.

إن الأمم المتحدة تقدم قرارات أخرى من هذا النوع، أهمها قرار مجلس الأمن (794)، في (3 ديسمبر 1992م) الخاص بالصومال، وقرار جورجيا (1993م)، وقرار الأرمن، وأنغولا (1993-1994م)، وأفغانستان...إلخ، وصولا إلى القرارات الليبية، التي صدرت في شهري (فبراير ومارس 2011م)، وهما القرار (1970)، والقرار (1973) الذي يرتكز على اتخاذ التدابير والإجراءات لحماية المدنيين.

الحالة الليبية وقرارات الأمم المتحدة:

جاء التدخل في ليبيا من قبل المجتمع الدولي، من بوابة حماية المدنيين وحقوق الإنسان، ولكنها طوعت ضمن (الفصل السابع) من مثياق الأمم المتحدة، فعندما صدر القرار (1970) وشعر الجميع بأنه لم يات بالنتائج المرجوه، ولم تحدث الاستجابة المطلوبة من قبل النظام، وبموافقة جامعة الدول العربية أصدر القرار (1973)، في (17 مارس 2011م) الذي كان أشد وطأة، فقد أعطى الحق بالتدخل الكامل وقضى على آمال النظام بالبقاء[13].

لقد أعطى القرار (1973) الإذن باستخدام القوة، وذكر قضية حماية المدنيين بشكل ضمني وليس أساسي، ودعا إلى الوقف الفوري لإطلاق النار، وفوّض الدول المنفذة له باتخاذ التدابير لحماية المدنيين بموجب أحكام (الفصل السابع) من ميثاق الأمم المتحدة.

لقد اعتمد القراران على (الفصل السابع)؛ الذي يعطي الحق للمتدخل في استخدام الوسائل القهرية فى حالات تهديد السلم والإخلال به، وليس حقوق المدنيين، ومن أجل إضفاء حسن النية؛ أردف القرار بمادة جاءت مناصرة لتلك القضايا الإنسانية.

إن الاستعجال بإصدار ذلك القرار المفوض باستخدام القوة - حسب زعم البعض- جاء بناء على ماصرح به (معمر القذافي) حول بنغازى؛ حيث توعد المتمردين، فما كان من الأمم المتحدة والقوة المناصرة لها من سبيل إلا التعجيل؛ لأن كارثة إنسانية سوف تقع بفعل ذلك التهديد على حسب زعمهم وظنهم[14] ، فجاءت حماية المدنيين في بنغازي حسب ظن الأمم المتحدة، بالرغم من أن الحقائق على الأرض تنفي هذا الظن، فالمدة التى كانت بين إعلان الانتفاضة في (2011/2/15م) وتدخله في(2011/3/19م) شهر أو يزيد؛ حيث كانت كامل المناطق الشرقية تحت سيطرة المنتفضين تماما، الذين نجحوا في وقت مبكر في عسكرة الانتفاضة، خصوصًا عندما اقتحموا جميع مخازن الأسلحة، لهذا

(12) مرزوق بكر، بوزيان أمين، المرجع السابق، ورقة، 47-48.

(13) علاء الدين زردومى، المرجع السابق، ص 123-140.

(14) خير الدين حسيب، ليبيا.. الى أين؟ سقوط نظام القذافي، ولكن، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد، 391 السنة 34، أيلول، 2011م ص71؛ برونو بومييه، المرجع السابق، ص 2-10؛ تيسير إبراهيم قديح، التدخل الدولي الانساني —دراسة حالة ليبيا- 2011/، ماجستير علوم سياسية، إشراف: صلاح أبو ختلة، جامعة الأزهر، غزة، فلسيطين، 2013م، ورقة 129-142.

قاموا بفعل الهجوم على المنطقة الوسطى؛ حيث كانوا متجهين إلى سرت، فهم كانوا فى حالة هجوم، وليس كما صور الإعلام بأن قوات (معمر القذافي) هي التي هاجمت وبادرت بالعدوان، فالرتل المتجهه إلى بنغازى تحرك لصد ذلك الهجوم.

لقد أضفي الطابع السياسي والعسكري والنفعي على حماية المدنيين تلك، بسبب وسائل الإعلام وعلو جميع الأصوات، الأمر الذي جعل الشكوك تحوم حول أغراض متعددة، كانت وراء ذلك التدخل، وليس كما زعمت الأمم المتحدة.

يقول: ستيورت باتريك "قد تكون الإطاحة بالقذافي هي المبرر الأساسي للدفع (بمسؤولية الحماية)؛ ولكن تطبيق هذه القاعدة في المستقبل ستكون حتماً انتقائيا وشديد التأثر بالسياق السياسي"[15].

لقد توقف ذلك الزخم الذي رافق الأحداث في ليبيا عقب مقتل القذافي فقد كان نهاية الحظر وإيقاف العمليات العسكرية في (31/ 10/ 2011م)، عقب مقتله بفترة وجيزة، وكأن كل المشاكل مرتبطة به أو هو العقبة الوحيدة أمام حقوق الإنسان المهدد للمدنيين.

لقد غضت الأمم المتحدة البصر عما أعقب تلك النهاية، ومقدار وحجم ذلك الانتقام الذي قاده الطرف المنتصر بعد أن انتصرت له ومكنته من البلاد والعباد.

إن التضحية خلال كل هذه السنوات الماضية بشعب بأكمله فى سبيل المصالح الاستراتيجية[16] لقوة عظمى، أو لتحالف عدد من الدول؛ لا يمكن تبريرها أخلاقيًا بأية حال[17]، فتخلي الأمم المتحدة عن دورها الذي بدأته تخاذل بعينه، وما هو إلا استمرار لفوضى خلقت وتركت، بل إن أزمة المهجرين واللاجئين سوف تستمر.

المحور الثالث: مستقبل التغيير في ليبيا ونماذج مختلفة:

هل كان الليبيون مستعدين للتغيير؟ بل هل كانوا مدركين لحجم ما ينتظرهم من استحقاقات عندما أعلنوا خروجهم على نظام (معمر القذافي)؟ وإلى أي مدى هم قادرون على هضم الماضي والتطلع إلى المستقبل؟ وهل سنوات الفوضى التي أعقبت ذلك الخروج سوف تؤثر على وحدتهم وقاعدة وطنيتهم؟ أم أنها ستفقدهم أهم أساسيات وجودهم وتكوينهم المكاني والقيمي؟

لقد مرت كثير من دول العالم فى (ثمانينات) القرن الماضي، بموجة عنيفة من التغيير الديمقراطي، يمكن الاستفادة منها لمعرفة كيف عبرت تلك الشعوب إلىً بر الأمًان، عقب ما حدث، خصوصا إذا ما علمنا أن كل التغييرات التي تمر بها المجتمعات البشرية؛ تكون دائما دموية ذات آثار عميقة في المجتمعات، بل إن بعضها ينتج حروب أهلية يذهب ضحيتها آلاف من البشر، فالآثار المترتبة عنها ربما تظل عشرات السنوات تقف أمام تصالح وإصلاح أنسجة المجتمعات، وهنا إسقاطة مهمة يجب على الطبقة السياسية التي تولت دفة الحكم

---

(15) مسارات (تطور مفهوم التدخل العسكرى الإنسانى إلى مسؤولية الحماية)، نشرة شهرية، يصدرها مركز الملك فيصل للبحوث الإسلامية، السعودية، عدد، مايو، 2013م، ص 13.

(16) هناك من يرى أن التدخل كان من أجل إسقاط (معمر القذافي)، وليس حماية المدنيين، كما أن من بين الدوافع ما تمتلكه ليبيا من ثروات، فاحتياطيات النفط الليبي يمكن أن ترتفع إلى (74 مليار برميل)، وليبيا تحتل المرتبة (الخامسة) عالميا في احتياطيات النفط الصخري، ومن المتوقع زيادة أمد النفط الليبي وعمره من (70 سنة إلى 112 سنة)، كما أن الغاز مصدر الطاقة المستقبلة تبلغ احتياطياته (177 تريليون قدم) وإضافة (122 تريليون قدم) مكعب من الاحتياطى القابل للاستخراج من الصخور. انظر: يوسف محمد الصوانى: الولايات المتحدة وليبيا: تناقضات التدخل ومستقبل الكيان الليبى: مجلة المستقبل العربى، 2014م، ص9-17.

(17) هانس كشلر، سياسة الأمم المتحدة في فرض العقوبات والقانون الدولي، مركز دراسات العالم الإسلامي، جمعية الجماهير للثقافة والفلسفة، طرابلس، 1997م ص 18-21.

في ليبيا عقب تلك الحروب، الاطلاع عليها ودراستها ومعرفة الإيجابيات منها والسلبيات لتفاديها.

وفى هذا الإطار يبرز هنا سؤال مهم، وهو كيف ينبغي أن يكون رد الحكومة الديمقراطية على تهم المخالفات الصارخة لحقوق الانسان، أثناء موجة التحول وما يرافقها من فوضى وجرائم كالقتل والاختطاف، والتعذيب والاغتصاب، والاعتقال بدون محاكمة، وهل يجب عليها أن تبطش بالفاعلين؟ أم أن تسبغ عليهم عفوها؟

لقد قُدمت بعض الإحصائيات عن الخطف والقتل في (الأرجنتين)، مثلا: في حقبة السبعينيات والثمانينيات، وصلت إلى (تسعة آلاف) يحتمل أنهم قتلوا على يد قوات الأمن، واختطف عدد آخر كبير تعرضوا لعمليات تعذيب قاسية. أما في (الأرجواي)، وخلال عهد سنوات الحكم العسكرى، كانت هناك أعلى نسبة اعتقال سياسي فى أية دولة في العالم؛ حيث اعتقل شخص واحد من بين خمسين شخصا، وكذلك الأمر فى (شيلى)، فقد قتل حوالي (800) شخص إبان انقلاب (1973م) أو بعده مباشرة، وقتل أيضاً (1200) آخرون في السنوات التالية، وبعد إعلان العفو في (1979م) إطلق سراح 7000)) معتقل سياسي من السجون[18].

إن تلك الموجه العنيفة دون شك كانت عميقة بسبب حجم الدماء والانتهاكات التي وقعت، لهذا دار نقاش مجتمعي وجدل حول ما ينبغي على النظام الديمقراطى الناشئ والجديد أن يفعله بعد أن يؤسس؟ فقيل: يجب عليه أن يعاقب مرتكبي الجرائم بأقصى العقوبات، وهي الإعدام لأسباب منها: أن الحق والعدل يُقران ذلك؛ وعلى النظام الجديد واجب أخلاقي لعقاب من ارتكبوا جرائم وحشية ضد البشر، وكذلك لأن العقاب يعد التزاماً أخلاقياً تجاه الضحايا وأسرهم، ويضيفون إلى ذلك أن الديمقراطية تقوم على القانون ويجب إثبات أن لا أحد مهما كانت رتبته فوق القانون، فالديمقراطية ليست قاصرة على إجراء انتخابات، وعلى حرية الرأي وما إلى ذلك، بل هي سيادة القانون، كما أن العقاب ضرورة لإثبات رسوخ النظام الديمقراطي[19]، لقد دفع بالعديد من الأسباب لتنفيذ أقصى العقوبات على مرتكبي الجرائم، ولكن رد المعارضين لهم كان هو الآخر مشفوعا بردود مقنعة، فالديمقراطية تقوم على التصالح ونبذ العنف، والتحول الديمقراطي يقوم على التفاهم الصريح أو القيمي فيما بين الطوائف والجماعات، على عدم إنزال العقاب على إساءات الماضى، وفي حالة ارتكاب الجميع لانتهاكات لحقوق الإنسان على السواء، يكون العفو العام للجميع؛ حيث يقدم قاعدة أقوى وأكثر رسوخا للديمقراطية؛ كما أن العفو ضرورة من أجل إقامة الديمقراطية الجديدة على أساس صلب، وحتى إن كان ثمة من يرى وجوب إجراء محاكمة على أساس القانون والأخلاق؛ فإن هذا يأتى بعد الواجب الأخلاقي فإنشاء ديمقراطية مستقرة يجب أن يأتى بعد ترسيخ دعائم الديمقراطية، قبل عقاب الأفراد، وفي هذا الصدد يقول رئيس (الأرجواى): "أيهما أعدل: إذا نثبت دعائم السلام في البلاد؛ أم نسعى إلى عدالة ارتجاعية تهز دعائم ذلك السلام"[20].

إن تلك الموجه العنيفة والعفوية، التي اجتاحت أغلب دول العالم في نهاية القرن الماضي كانت بعيدة عن التدخلات، وعن دهاليز الأمم المتحدة، والقوى المسيطرة، لهذا فقد أرست دعائم أنظمة ديمقراطية ذات هوية محلية خاصة بالدول التي حدثت فيها، كما أنها قدمت حلولاً لكل قضاياها نابعة من معاناة شعوبها، وضمنت لها النجاح والاستمرارية، وفي نفس السياق كانت الاتجاهات العامة لحل كل القضايا التي ترتبت عن تلك الموجة، في

(18) صاموئيل هانتنجيون، الموجة الثالثة، ترجمة عبد الوهاب علوب، مركز ابن خلدون، ط1، دار سعاد الصباح، الكويت، 1993م، ص 296-299.
(19) صاموئيل هانتنجيون، المرجع السابق، ص 297-300.
(20) صاموئيل هانتنجيون، المرجع السابق، ص 298-301.

بعض دول أوروبا الشرقية سابقا تميل إلى اتجاهين؛ الأول: يدعو للعفو والنسيان، والثانى: يدعو للمطالبة بإجراء تحقيقات ومحاكمات للمسئولين عن أفضع الجرائم التي ارتكبت، مما أدى في نهاية الأمر إلى إصدار بعض الأحكام القضائية على بعض المسئولين، فحكم على بعضهم بالسجن لمدة (4 سنوات)؛ لاستخدام العنف فى مواجهة المتظاهرين. أما في (الأرجنتين) فقد تعالت الأصوات مطالبة بمعرفة الحقيقة، وقد استجابت لهم حكومتهم، وأعدّ تقرير مفصل عما حدث، كما استمع إلى شهادات مطولة من الضحايا وأسرهم، ومن المسئولين وغيرهم.

لقد وصل إدراك تلك الشعوب ووعيها إلى أن العفو لا يعني أن الجرائم لم ترتكب؛ بل يعني نسيانها، من أجل المستقبل، وصار الكثير منهم يرى أن الحقيقة أهم من العدالة، ودون شك فإن تلك التجارب خلقت وعياً جماعياً ومجتمعياً، كما إنها أفرزت نخب صارت تؤمن بأن الديمقراطية هى أقل أشكال الحكم شرًا على مجتمعاتهم، وعلى أنفسهم، أما الأهم فهو اكتساب تلك النخب مهارة تحويل الفترة الانتقالية إلى ديمقراطية[21]، وعدم السماح للعناصر (الراديكالية) والمتشددة التى ستظل موجودة حتماً، بالشد إلى الوراء أو إفشال ذلك النموذج من الديمقراطيات التي صنعتها المجتمعات بفضل نضالها.

إن أغلب ما طُرح في تلك النماذج السابقة، يكاد يكون مستنسخا لما نعيشه نحن الآن في (ليبيا)، ولا يختلف إلا فى كون واقعنا قد صنعه الآخرون، فهم المتحكمون فيه، ومبدأ التدخل وشرعيته أعطى الأمم المتحدة الحق الكامل فى رسم تصورات الحل، كما أن عملية إعادة البناء والهيكلة الجديدة تقف حكرا على ما تراه الأمم المتحدة، والسبب يرجع في اعتقادي لفرط هيمنتها، فهى تتعامل مع المجتمعات المنهارة على أنها قاصرة، ولا تمتلك إرادة البناء ولا مسئولية القيادة، وهذا دون شك سوف يؤدى إلى غياب تام للروح الوطنية والمبادرات وحسن النيات، التي تطرح من المتعايشين مع هذا الوضع بمختلف مكوناتهم واتجاهاتهم الفكرية، وهذا القول ربما يدلل عليه من خلال رفض الأمم المتحدة للمبادرة التى كانت خارج إرادتها في (2016 م)، في مالطا بين (رئيس المؤتمر الوطنى، ورئيس البرلمان)، عندما حاولا إنهاء الأزمة بشكل ليبي ليبي بعيداً عن الأمم المتحدة، التي اعتبرت أن كل الحلول يجب أن تكون تحت إطار سلطتها، وهذه أولى ضرائب التدخل التي سيظل يدفعها الليبيون إلى أمد طويل.

إن واقع تدخل الأمم المتحدة شيء مفروغ منه، على اعتبار أنه أصيل في القضية الليبية، بل هو الأساسي، وهذا ربما ما يبطئ الحل في ليبيا بسبب محاولة كثير من التيارات السياسية الداخلية إلغاء دور الأمم المتحدة، فالحل ليس كما يتوقعه الليبيون، وإنما كيفما تراه الدول المشاركة في عملية التفكيك تلك، وأي عدم تناغم بين جميع العوامل المشاركة في القضية الليبية لن يصل بنا إلى حلول أو أنه لن يعطيها المساحة الكافية لتنفيذ ما اتفق عليه.

إن ما يربك المشهد في ليبيا أيضا هو تداخل مصالح القوى الخارجية المختلفة، التي عملت منذ البداية على تبني وتقوية أطراف محلية، تستخدم لصالح تلك الدول في حالة عدم انسجام الحلول مع مصالحهم، لهذا فإن موقف الأمم المتحدة صار هزيلا وغير قادر على فرض أية حلول؛ بالرغم من إنها تمتلك القوانين الدولية التي تخولها إلزام كل الأطراف بالعملية السياسية، وفي أثناء ذلك تعزز من واجباتها نحو حماية السكان المدنيين، واحترام حقوقهم، فجميع الأطراف ومنهم المتحاربون تحت سلطة قوانينها الإنسانية[22].

والمشهد الليبي الآن يعاني من شدة التعقيد واختلاف الانتماءات، وتداخل المصالح

(21) صاموئيل هانتنجيون، المرجع السابق، ص 316-408.
(22) هانس كشلر، المرجع السابق، ص 4-20، 65-81.

وبطء فرض الحلول من قبل الأمم المتحدة، وهذا التباطؤ تترتب عليه نتائج غير محمودة العواقب، بل إنه يزيد من معاناة النازحين والمهجرين خصوصاً من أبناء (تاورغاء)، فالمطلوب من الأمم المتحدة ليس تقديم المساعدات أو المعونات، وانما فرض الحلول التي من شأنها إعادة الحقوق للسكان المدنيين، الذين تضرروا جراء تلك القرارات الداعية لحماية حقوق المدنيين، التي استُبيحت بها البلاد سنة (2011م).

فكثير من الشكوك في ظن الباحث بدأت تطفو على السطح، حول دور الأمم المتحدة في كيفية إدراة قضية أهالى (تاورغاء)، فالاتفاق المبرم بين (مصراتة وتاورغاء)، الذي ترعاه الأمم المتحدة ولا تعترض عليه، يشك في بنوده، وما تحمله من تسويات غير منصفة أو حقيقية، تعطي للطرف الأقوى- بعد أن ارتكب جرائم ضد المدنيين- الحق في تبرير ما ارتكبه ضد العُزل، بل أعطته حق الإفلات من العقاب، كما إن هذا الاتفاق الذي يعطي (لتاورغاء) حق العودة يعتمد على ضرورة تقديم اعتذار من قبلهم على أخطاء لم يكونوا مسؤولين عنها، وجرائم لم تستطع الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية، أو المحلية، إثبات حتى جزء منها، وهنا لا ننفِ ربما وقوع بعض الانتهاكات، بل نجزم بالمطلق عدم قصد ارتكاب تلك الجرائم بواسطةَ (العقل الجمعي)، والإرادة المطلقة لكل أهالى (تاورغاء) على حد سواء، أو موافقتهم عليها، أو مناصرتهم لها، خصوصا الأبرياء من الأطفال والعجائز والنساء .

إن التخبط وعدم سعى الجميع لحل شامل، قاد هذا الملف إلى هذه النقطة وأوصل سكان (تاورغاء) إلى العراء في (قرارة القطف)، بل إن وجودهم فى أماكن مقفرة وصحراء جرداء، يضخم المشكلة ويجعلها ساخنة وملتهبة، فلماذا أخرجوا من مقرات إقامتهم فى المناطق التي كانوا فيها، قبل وجود حل شامل ومكتمل وضامن، وحماية، ومراقبة (أقلها ستة الشهور الأولى)؟ بل أين مبادئ حسن النيات لجميع الأطراف؟ خصوصا إذا ما علمنا أن أكثر من (80%) من العائدين هم من العجزة والأطفال والنساء! وهل التمثيل فى الاتفاق المبرم برعاية الأمم المتحدة ومجلسها الرئاسي يمثل التمثيل الحقيقى (للقاعدة الشعبية) (التاورغية والمصراتية)؟ وهل للطرفين القدرة على ضمان النتائج وتحمل مسؤلياتهم؟ وما البنود السرية في ذلك الاتفاق؟ وما النصوص والآليات وطرق التنفيذ؟ ومن أين دفعت الأموال والمبالغ الكبيرة التى يتحدثون عنها؟ وأين أصدقاء ليبيا وكل المؤتمرات من أجل إعادة الإعمار؟ وهل المجتمع الدولي تحمل هو الآخر مسؤلياته على اعتبار أنه حمى المدنيين وأزال عنهم ذلك النظام؟

يبدو أن كل هذا وغيره مجهول، فيما عمل الرئاسي ومندوب الأمم المتحدة التصالحي هو المعلوم، ولكنه لم يكلل بالنجاح، فقد تركت المخيمات الجديدة في العراء، وما يحدق بها من أخطار كثيرة منها، كوجود الميلشيات المسلحة والمتنازعة.

الخاتمة:

فى ختام هذا البحث يمكن استنتاج الآتى:

- تدخل الأمم المتحدة (2011م) في ليبيا كان تحت ذريعة حماية المدنيين، وقضية (تاورغاء) قضية إنسانية صرفة، فماذا فعلت فيها؟
- إن ملف (تاورغاء) القديم المتجدد قضية شائكة ومعقدة، وهو ضمن أهم ملفات القضية الليبية بل يكاد يكون أعمقها، وطرحه بكل ما فيه وبشفافيه أفضل من محاولة حله على عجل.
- كل مخرجات العملية السياسية في ليبيا تعاملت مع هذه القضية بسلبية تامة، بل إنهم لم يقدموا أية حلول لقضية المخيمات، بل تركوها عرضة لتعدى واقتحام بعض الميلشيات؛ الأمر الذي أدى إلى ارتكاب جرائم لم تعر لها الأمم المتحدة بالاً.
- ما ارتكب من جرائم بعد سقوط النظام في ليبيا أمر مسكوت عنه، ومجهول ويتجاهله الكثيرون عن قصد، وذلك من أجل إرضاء أطراف سياسية تمتلك السلاح والقوة.
- ما تدعيه (مصراتة) من جرائم ارتكبتها (تاورغاء) لم تأخذ مساراتها القانونية الطبيعية، بل سمح لها باستيفاء حقها بذاتها أمام علم الجميع، وهذه بادرة خطيرة سوف يكون لها آثار سلبية بشكل عام.
- الأمم المتحدة والحكومات المتعاقبة، لم تسع لتشكيل لجان لتقصى الحقائق، وهذا عَمّق من حجم الهوة، وأعطى انطباعاً بأن القضية لم تكن من أولويات كل تلك الأطراف.
- ازدواجية المعايير تتضح في تدويل القضية الليبية أصلاً، كما أن دوافع التدخل الإنسانية وحماية المدنيين تصطدم بقضية (تاورغاء)، والذين على ما يبدو ليسوا مستهدفين بتلك الحماية.
- موجات التغيير التي مرت بها الأمم الأخرى، وعبر فترات مختلفة دون شك، تقدم لليبيين دروسا يجب الاستفادة منها، للخروج من الأزمة الليبية.
- إن ترك المجال كاملا لتفرد الأمم المتحدة بطرح الحلول، سوف يلغي دور الوطنيين، ويسبب غيابًا كاملًا لهم، بل إنه لن يجعل من تلك الحلول المقترحة ذات عمق جماهيري وشعبي، وهذا لا يكون إلا بخلق مسارات جديدة للحوار الوطني المبني على المصارحة، وتغليب صالح الوطن على الذوات المختلفة والأهواء، التى تكاد تجعل منا جميعا لاجئين مشردين بدون وطن.

قائمة المراجع

1. برونو بوميبه، استخدام القوة لحماية المدنيين والعمل الإنساني، حالة ليبيا وما بعدها، المجلة الدولية للصليب الاحمر، مجلد39، العدد884، سبتمبر، 2011م.
2. تيسير إبراهيم قديح، التدخل الدولي الإنساني- دراسة حالة ليبيا- رسالة ماجستير، إشراف صلاح أبو ختلة، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2013م.
3. خير الدين حسيب، ليبيا... إلى أين؟ سقوط نظام القذافي، ولكن؟ مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 391، السنة34، ايلول، 2011م.
4. صاموئيل هانتنجيون، الموجه الثالثة، ترجمة عبد الوهاب علوب، مركز ابن خلدون، ط1، دار سعاد الصباح، الكويت،1993م.
5. علاء الدين زردومى: التدخل الأجنبى ودوره فى إسقاط نطام القذافي، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013م.
6. أبو القاسم عبد الله عبد العاطي، أحداث ثورة 17 فبراير، محرقة مصراته الهولوكوست من جديد، ط2، ج1،2، دار قباء، للطباعة، القاهرة، مصر، 2012م.
7. مرزوق بكر، بو زيان أمين، التدخل العسكري لحماية حقوق الإنسان (ليبيا نموذجاً) رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولاي الطاهر بسعيدة، الجزائر، 2017م.
8. ناصر الهواري، وآخرون: تقارير منظمة ضحايا لحقوق الإنسان، (بتاريخ 11 اغسطس 2014م)، حول قضية تاورغاء.
9. نوري أبو سهمين رئيس المؤتمر الوطنى العام: جلسة المؤتمر الوطني العام، 2015/4/28م، محضر رقم 220، طرابلس.
10. هانس كشلر: سياسة الأمم المتحدة فى فرض العقوبات والقانون الدولي، مركز دراسات العالم الإسلامى، جمعية الجماهير للثقافة والفلسفة، طرابلس، 1997م.
11. يوسف محمد الصوانى: الولايات المتحدة وليبيا: تناقضات التدخل ومستقبل الكيان الليبي: مجلة المستقبل العربى، 2014م.
12. ثانيًا: الدوريات:
13. مسارات: تقارير تطور مفهوم التدخل العسكري الإنسانى إلى مسؤولية الحماية، نشرة شهرية، مركز الملك فيصل للبحوث الإسلامية، السعودية، عدد مايو، 2013م.